

## تقرير التأكيد المحدود المستقل إلى شركة بن داود القابضة عن تبليغ رئيس مجلس الإدارة بشأن متطلبات المادة ٧١

للسادة مساهمي شركة بن داود القابضة

لقد تم تعييننا من قبل إدارة شركة بن داود القابضة ("الشركة") للتقرير عن تبليغ رئيس مجلس الإدارة الذي أعدته الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات السعودي الصادر عن وزارة التجارة (١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م) والقواعد والإجراءات التنظيمية الصادرة وفقاً لنظام الشركات، والتي تشمل المعاملة المقترحة حيث يتم الاستحواذ على شركة التطبيقات الدولية التجارية وهي طرف ذو علاقة بالشركة، من قبل شركة مستقبل التجزئة لتقنية المعلومات وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل للشركة ("الصفقة المقترحة") على النحو المفصل أدناه ("الموضوع") وبيان الإدارة المصاحب بهذا الشأن على النحو المبين في الملحق رقم ١، في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل، وأنه استناداً إلى عملنا المنجز والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن الموضوع محل التأكيد لم يتم إعداده، من جميع النواحي الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة المبينة أدناه ("الضوابط المنطبقة").

### الموضوع محل التأكيد

يتعلق الموضوع محل التأكيد لارتباط التأكيد المحدود بالتبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة المرفق في الملحق رقم (١) ("التبليغ") والمعد وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة (١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م) والقواعد والإجراءات التنظيمية الصادرة بموجب نظام الشركات والمقدمة من قبل رئيس شركة بن داود القابضة ("الشركة")، والتي تتكون من المعاملة المقترحة التي أوصى مجلس الإدارة بالموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية القادم المزمع عقده في ٢٦ يونيو ٢٠٢٢م، والذي يكون فيه لبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة.

### الضوابط المنطبقة

لقد استخدمنا التالي كضوابط منطبقة:

١. المادة ٧١ من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية الصادر عن وزارة التجارة (١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م) والقواعد والإجراءات التنظيمية الصادرة بموجب نظام الشركات.

### مسؤولية شركة بن داود القابضة

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد خالياً من التحريفات الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة والمعلومات الواردة فيه. إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع (أي الملحق رقم (١)).

تشمل هذه المسؤوليات: تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد وعرض الموضوع محل التأكيد خالياً من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما تشمل اختيار الضوابط المنطبقة وضمن التزام الشركة بنظام الشركات السعودي الصادرة من وزارة التجارة بتاريخ ٢٢ صفر ١٤٣٧هـ (الموافق ٤ ديسمبر ٢٠١٥م)؛ وتصميم وتنفيذ وتشغيل ضوابط فعالة لتحقيق أهداف الرقابة المعلنه؛ واختيار وتطبيق السياسات؛ واستخدام أحكام وتقديرات معقولة في ظل الظروف؛ والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمعلومات الموضوع محل التأكيد.

كما أن إدارة الشركة مسؤولة عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمان التزام الشركة بالقوانين واللوائح المنطبقة على أنشطتها. إن إدارة الشركة مسؤولة عن ضمان تدريب الموظفين المشاركين في إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بالشكل المناسب، وتحديث الأنظمة بالشكل المناسب، وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

## مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي فحص معلومات الموضوع محل التأكيد المعد بواسطة الشركة وتقريرنا عليه في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية وكذلك شروط وأحكام هذا الارتباط وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع إدارة الشركة. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كانت معلومات الموضوع محل التأكيد تم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، كأساس لاستنتاج التأكيد المحدود الخاص بنا.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة (١) وبناءً عليه يحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الامتثال مع المتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بارتباط التأكيد الذي قمنا به، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا للموضوع محل التأكيد والظروف الأخرى للارتباط، كما تعتمد على دراستنا للمجالات التي يحتمل أن تنشأ فيها تحريفات جوهرية.

للحصول على فهم للموضوع محل التأكيد وظروف الارتباط الأخرى، فقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بغرض تصميم إجراءات تأكيد ملائمة للظروف المتاحة، ولكن ليس بهدف إبداء استنتاج حول فعالية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على إعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد.

كما اشتمل ارتباطنا على: تقدير مدى ملائمة الموضوع محل التأكيد ومدى مناسبة الضوابط المستخدمة بواسطة الشركة وعند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد وفقاً لظروف الارتباط وتقييم مدى ملائمة الإجراءات المستخدمة وعند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد ومدى معقولية التقديرات المستخدمة بواسطة الشركة.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتُعد أقل منها في المدى من ارتباط التأكيد المعقول. وبناءً عليه، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيد الذي سيتم الحصول عليه فيما لو قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول. لم نقوم بإجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها فيما لو كان هذا يُعد ارتباط تأكيد معقول.

وكجزء من هذا الارتباط، لم نقوم بأي إجراءات تتمثل في مراجعة أو فحص أو التحقق من معلومات الموضوع محل التأكيد ولا للسجلات أو المصادر الأخرى التي تم استخراج الموضوع محل التأكيد منها.

## الإجراءات المنفذة

الإجراءات التي قمنا بها هي كما يلي:

- الحصول على التبليغ الذي يتضمن المعاملة المقترحة التي سيتم إجراؤها والتي يكون لعضو (أعضاء) مجلس الإدارة فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة خلال السنة المنتهية ٢٠٢٢م؛
- مراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى إخطارات مجلس الإدارة من قبل عضو مجلس الإدارة بالتعارض الفعلي أو المحتمل للمصالح المباشرة أو غير المباشرة فيما يتعلق بالمعاملة المقترحة التي سيتم إجراؤها التي يخرط فيها عضو مجلس الإدارة؛
- تم التحقق من أن محاضر اجتماعات مجلس الإدارة تفيد بأن المديرين المعنيين الذين أبلغوا مجلس الإدارة بالتعارض الفعلي أو المحتمل للمصالح المباشرة أو غير المباشرة لم يصوتوا على القرار للتوصية بالمعاملة المقترحة التي سيتم إجراؤها؛ و
- تم الحصول على الموافقات المطلوبة مع المستندات الداعمة فيما يتعلق بالمعاملة المقترحة التي سيتم إجراؤها في التبليغ.
- تم التحقق من مبلغ المعاملة المدرجة في التبليغ، حيث توافق، عند الاقتضاء، في مقابل مبلغ المعاملة المفصح عنها في الإيضاح ٢٨ من القوائم المالية الموحدة المراجعة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

لقد تم الوصول إلى استنتاجنا على أساس الأمور المحددة في هذا التقرير ووفقاً لها.

ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا.

بناءً على الإجراءات المنفذة والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن معلومات الموضوع محل التأكيد لم يتم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

## أمور أخرى

لتجنب الشك، نلفت النظر إلى النقاط المهمة التالية ذات الصلة بفهم نطاق عملنا وإجراءتنا واستنتاجنا:

(١) لم نقم بتنفيذ أي إجراءات لفحص الجوانب التجارية للمعاملة المقترحة، بما في ذلك عدالة الشروط المقترحة. ولذلك نحن لا نقدم أي رأي في هذا الصدد.

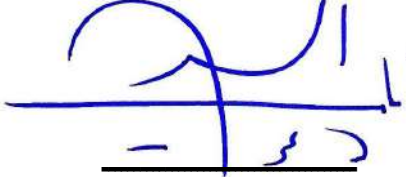
(٢) نلاحظ أن هذه معاملة مقترحة في هذه المرحلة، ولا يمكن تنفيذ أي إجراءات ضمان تتعلق بالتقرير المالي للمعاملة إلا بعد التنفيذ.

## التقييد على استخدام تقريرنا

لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو للاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف الشركة ووزارة التجارة لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة يحصل على تقريرنا أو على نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيقوم بذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض تحمل أي مسؤولية عن عملنا تجاه أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة، لتقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

تم إصدار تقريرنا إلى الشركة ووزارة التجارة على أساس عدم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه منفرداً أو في مجمله (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) دون موافقتنا الخطية المسبقة.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية



ناصر أحمد الشطيبي  
رقم الترخيص ٤٥٤



جدة، في ٣١ مايو ٢٠٢٢م  
الموافق ١ ذو القعدة ١٤٤٣هـ

التاريخ: 2022/05/24م

**تبليغ مقدم من رئيس مجلس إدارة شركة بن داود القابضة**

إلى السادة مساهمي شركة بن داود القابضة المحترمين

**الموضوع:** بيان بالأعمال و العقود التي تتضمن مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لبعض أعضاء مجلس الإدارة بغرض الحصول على موافقة الجمعية العامة للمساهمين.

بناءً على متطلبات المادة (71) من نظام الشركات المتعلقة بتبليغ الجمعية العامة عند انعقادها عن الأعمال و العقود التي تمت لحساب شركة بن داود القابضة ("الشركة")، و يكون لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، وذلك للحصول على موافقة الجمعية العامة للمساهمين.

وعليه، يود رئيس مجلس الإدارة إبلاغ جمعيتكم الموقرة بالاستحواذ المقترح من قبل شركة مستقبل التجزئة لتقنية المعلومات وهي إحدى الشركات التابعة لشركة بن داود القابضة والمملوكة لها بالكامل، على 62% من حصص عدد من الشركاء في شركة التطبيقات الدولية التجارية، وأن هناك مصلحة غير مباشرة في هذه الصفقة سيتم توضيحها كما يلي:

طبيعة التعامل	قيمة التعامل	أعضاء مجلس الإدارة ذو المصلحة	الأطراف ذو العلاقة (الباعين)
شراء 62% من حصص عدد من الشركاء في شركة التطبيقات الدولية التجارية	سيكون المقابل المتفق عليه للحصص المباعة بالمبالغ الإجمالية الآتية: (1) مقابل نقدي بمبلغ إجمالي مبدئي يبلغ 107.5 مليون ريال سعودي قابل للتعديل طبقاً لصافي الدين عند إتمام الصفقة ، و (2) مبلغ إضافي محتمل أن يتم دفعه في 2023م في حال تحقيق شركة التطبيقات الدولية التجارية للعوائد الموضحة في الاتفاقية وذلك فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2022م، و (3) مبلغ إضافي محتمل أن يتم دفعه في 2026م في حال تحقيق شركة التطبيقات الدولية التجارية نسبة الأرباح الموضحة في الاتفاقية فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2025م.	-عبدالرزاق داود بن داود -عبدالخالق داود بن داود - خالد داود بن داود - طارق عبدالله بن داود - أحمد عبدالرزاق بن داود	- شركة أمواج العقارية المحدودة - شركة التطبيق التجاري الأول التجارية

كما نؤكد للسادة المساهمين بأن هذا التعامل تم بدون شروط تفضيلية، ونرفق لكم مع هذا التبليغ التقرير الخاص بمراجع حسابات الشركة ("KPMG") حسب المتطلبات النظامية، ويوصي المجلس الجمعية المصادقة على هذا التعامل.

**الدكتور/ عبدالرزاق داود بن داود**

**رئيس مجلس الإدارة**

